

قصص مسلمين في الصفحات الأولى تزيد مبيعات الصحف البريطانية

منظمة معايير الصحافة تؤكد اختلاف تعامل الصحفيين مع أخبار المسلمين في بريطانيا



تؤكد منظمة معايير الصحافة المستقلة في بريطانيا أن طريقة تعامل الصحافة البريطانية مع أخبار المسلمين، مختلفة عن باقي القضايا، ما جعل المنظمة تخطط لنشر إرشادات للصحفيين عند الكتابة عن المسلمين، رغم الانتقادات التي توجه لها بهذا الصدد، بأنها تهديد لحرية التعبير.

لندن - أكد السير آلن موسيس رئيس منظمة معايير الصحافة المستقلة في بريطانيا (إيبسو)، المنتهية ولايته، أن تصوير الإسلام والمسلمين في الصحافة البريطانية كان "القضية الأكثر صعوبة" التي واجهتها هيئة مراقبة الصحافة في السنوات الخمس الماضية. وأوضح أنه لاحظ تصوير المسلمين بطريقة لا يمكن أن تعتمد لوصف اليهود أو الكاثوليك في الوقت الراهن.



آلن موسيس
القواعد ستقود الإعلام
البريطاني إلى طريق خطير
يحمل سمات الاستبداد إذا
أصبحت أكثر صرامة

ووفق تقرير نشرته صحيفته الغابنتشال البريطانية أعدته باتريشيا نيلسون، جاءت تصريحات موسيس قبل شهرين من خطط المنظمة لنشر إرشادات للصحفيين عند الكتابة عن المسلمين الذين يتسكون حوالي 5 بالمئة من سكان بريطانيا، حسب البيانات التي نشرها مكتب الإحصاء الوطني في عام 2017. وأصدرت المنظمة في السابق نصائح مماثلة للصحفيين الذين يتناولون أخبارا عن المحولين جنسيا والجرائم الجنسية. وجاء هذا القرار بعد جلسة استماع عُقدت في لجنة الشؤون الداخلية في

القواعد الجديدة تثير مخاوف الصحف البريطانية

وقال السير آلن "كانت سلسلة الأكاذيب التي نشرتها الصحافة البريطانية خلال الاستفتاء بمثابة حالة مثالية لما كان ينبغي أن يؤدي إلى فتح تحقيق"، وذلك في إشارة إلى قصص مثل مقالة حملت عنوان "الملكة تدعم خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي" التي نشرتها صحيفة "ذا صن" مما دفع الملكة لتقديم شكواها الأولى لدى "إيبسو".

الاستبداد إذا أصبحت أكثر صرامة بشأن ما يُسمح للصحف بالكتابة عنه. ويستعد اللورد إدوارد فولكس لتولي منصب السير آلن، وسيد نفسه مجبرا لتعليل توجيهاته التي سيعتمدها المحررون عند الكتابة عن المسلمين، والتي وصفها صحف مثل التلغراف بأنها تهديد لحرية التعبير. وقالت المنظمة إن المزارع "لا أساس لها من الصحة". وفي رده على المخاوف التي أثرت في مجلة "ذا سببكتاتور" اللندنية المحافظة التي زعمت عمل المنظمة على "تصحيح" مقالات الرأي، أجاب المنظّمون بأن على هذه المنشورات أن تحافظ على دقتها وإن كانت اللوائح تسمح لها بأن تحافظ على حريتها في أن تكون حزبية وتتحدى الآراء السائدة وتناقشها.

أن التصحيحات القسرية لا تبال نفس الأهمية التي حصلت عليها المقالة الأصلية. وأضاف أن الإستراتيجيات المعتمدة تحفز على الكذب وتصحيح ما نُشر عندما تكشف المنظمة ذلك الأمر، مشيرا إلى مواصلة تداول قصة الفتاة المسيحية التي تعيش مع العائلة المسلمة على الإنترنت. وردا على ذلك، تسأل السير آلن عن كيفية تطبيق قواعد أكثر صرامة قائلا "هل يوجد قانون يفرض أن تكون جميع المنافذ الإعلامية مثل هيئة الإذاعة البريطانية مراعية للتوازن؟ ما هو القانون الذي يجب صياغته لمنع الصحف من هذه الممارسات المشينة؟"

ستيف بارنيت، وهو أستاذ بجامعة ويستمنستر وعضو في فريق حملة "هاك أوف" التي تشن حملة تهدف إلى فرض قوانين أشد صرامة على الصحافة البريطانية ضمن مطالباتها بحق ضحايا هذا القطاع، بأن قصص التاميز في العام الماضي عن "طفلة مسيحية وجدت نفسها مجبرة على العيش مع عائلة مسلمة" كان يجب أن تدفع إلى تحقيق أوسع، حيث أكدت "إيبسو" أنها تستغل خرقا لقواعدها التي تشدد على الدقة عند صياغة الخبر. وقال بارنيت "لو حدث هذا الجاهل في صناعة أخرى، لكانت الصحافة في مقدمة الأطراف التي تدن إهمال المهنيين".

وأصبحت القواعد التنظيمية الموجهة لأكثر من ألف صحيفة بريطانية، تمكن منظمة معايير الصحافة المستقلة من إجبار منتهكي مدونة المحررين على نشر تصريح أو دفع غرامة إذا كان الخرق خطيرا ومنظما. وقال سير آلن، وهو أول رئيس للمنظمة، إن المؤسسة تلقت طلبات متواصلة لتعديل مدونة المحررين لتصبح أكثر صرامة في ما يتعلق بالتأمين، والتي تنص أن على الصحيفة أن تتجنب الاحتكام المسبق أو المسيسة عند التطرق إلى فرد ما بناء على مجموعة من المعايير بما في ذلك الدين. ومن جهته، أفاد قاضي محكمة الاستئناف السابق "اعتقد أن توجيه الإرشادات يبقى أفضل وسيلة منطقية ومعقولة للمضي قدما"، مضيفا أن صلاحيات "إيبسو" في "إخبار المحرر بما عليه أن يكتب" كانت غير مسبوقة ويجب إدارتها "تتاسبيا". ومع ذلك، يقول النقاد إن المنظمة قادرة على فعل المزيد. وجدال

الأزمات الاقتصادية تجبر منابر إعلامية موالية لأردوغان

على إغلاق أبوابها

الصحافة، كما أوضحت الدراسة أن ثلاثة من كل خمسة مواطنين لا يتقنون في أخبار الإعلام التركي.

وكان تقرير صادر عن معهد "روبرتز" لدراسة الصحافة في جامعة أوكسفورد البريطانية، كشف احتلال تركيا المرتبة الثانية عالميا، من حيث عدم الثقة في الأخبار.

ويخفي الإعلام الخاضع لسيطرة الحزب الحاكم في تركيا عن المواطنين الأخبار المتعلقة بالازمة الاقتصادية الشديدة التي تشهدها تركيا، وفي مقدمتها البطالة وغياء المعيشة والزبادات في الأسعار والإفلاسات والقروض التي تعجز عن سدائها وطوابير المواطنين أمام منافذ الخضروات والفاكهة الرخيصة. ويشار إلى أنه بلغ عدد الصحفيين داخل السجن حوالي 150 صحافيا في عام 2019، ممن يحملون بطاقة صحافية رسمية، إلا أن عدد الموقوفين بسبب عملهم في مجال الصحافة أكثر من ذلك.

بالمئة وفي الصحافة بنحو 31 بالمئة، غير أنها ارتفعت في الوسائط الرقمية بنحو 10.8 بالمئة. وكشف البر جونايدين أن النصف الأول من 2019 شهد تراجع الاستثمارات الإعلامية بنحو 3.8 بالمئة لتسجل 4.3 مليار ليرة. وخلال الفترة نفسها، تراجعت الاستثمارات الإعلامية في قنوات التلفزيون بنحو 7 بالمئة لتسجل 2.08 مليار ليرة، وتراجعت في الصحافة بنحو 31 بالمئة لتسجل 294 مليون ليرة. وعلى الصعيد الآخر ارتفعت الاستثمارات الإعلامية في الوسائط الرقمية بنحو 10.8 بالمئة لتسجل 1.3 مليار ليرة.

وتعاني تركيا ضغوطا متزايدة على الإعلام، في ظل هيمنة حكومة الرئيس رجب أردوغان على الصحف وقنوات التلفزيون والمواقع الإخبارية، لضمان عدم توجيه انتقادات. وكشف تقرير تركي سيطرة السلطات على 95 بالمئة من الإعلام داخل تركيا، واحتلالها المرتبة الثانية عالميا في معدلات انعدام الثقة بالأخبار. وأوضح تقرير "الإعلام المتصحر بتركيا المستبد"، الذي أعدته المنظمة العلمية لحزب الشعب الجمهوري التركي المعارض، أن تركيا فرضت حظر نشر على 468 حدنا، خلال الأعوام السبعة الأخيرة. وتشير الدراسة التي أجرتها جامعة "قدير هاس" إلى أن ثلاثة من كل خمسة أتراك يرون أن بلادهم تفتقر لحرية

عدم وصولها إلى المستوى المتوقع من الإعلانات. وطرد حوالي 80 من العاملين بالقناة. وكذلك أوقفت إدارة قناة "وومن" البحث نهائيا، بعدما توقفت قناة "هلال" الإسلامية عن البث، وسبقها إعلان قناة أولي "Olay" ومحطتها الإذاعية وقف البث. وبحسب البر جونايدين مدير الفرع التركي لشركة Deloitte أكبر شركة خدمات مهنية في العالم، خلال المؤتمر التعريفي بقرار استثمار الإعلام والإعلانات في تركيا، تراجعت الاستثمارات الإعلامية في تركيا خلال النصف الأول من العام الماضي، في قنوات التلفزيون بنحو 7

سيطرة حزب اردوغان على إسطنبول. ومؤخرا اضطرت 6 فضائيات في تركيا إلى الإغلاق وتسريح العاملين، بسبب مشكلات اقتصادية عجزت معها عن تغطية مصروفاتها، لينضموا إلى العديد من وسائل الإعلام المتوقفة عن البث. وأغلق رجل الأعمال الشهير جاويد تشاغار منافذه الإعلامية. حيث تأثرت قناة "تلفزيون تركيا الجديد" التابعة لمجموعة تكساس الإعلامية بالأزمة الاقتصادية في تركيا.

وقررت القناة التلفزيونية، التي تعمل فيها أسماء معروفة من الإعلاميين مثل المذيع الشهير توركان فارول وأويكو جنكين، وقف فعاليتها، بسبب

أنقرة - قالت تقارير إعلامية تركية إن مجموعة "تورك ميديا" المقربة من حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، قررت تقليص حجم مؤسساتها الإعلامية ابتداء من مطلع 2020، بسبب الأزمة الاقتصادية الطاحنة. وتضم المجموعة الإعلامية عددا من أكبر الصحف الموالية للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وعلى رأسها صحيفة "أكشام" و"جوناش" و"ستار"، بالإضافة إلى قنوات تلفزيونية منها قناة "24 تي.في".

وذكرت صحيفة "زمان" التركية المعارضة أن المجموعة قررت إغلاق جريدة "جوناش"، التي يتولى مجلس إدارتها تورجاي جولار، بالإضافة إلى جريدة "ستار" أيضا، والتي يتولى رئاسة تحريرها نوح البيراق. وأضافت أن المجموعة ستكتفي بجريدة "أكشام" فقط، كوسيلة للإعلام المقروء، بينما ستقوم بتقليص حجم قنواتها التلفزيونية "24 تي.في". وأوردت التقارير أن المجموعات الإعلامية والصحف ووسائل الإعلام الموالية لحزب العدالة والتنمية والرئيس أردوغان، بدأت تسرح العاملين فيها وتغلق أبوابها، في محاولة لتخفيف وطأة الأزمة المالية التي أصابها، بعد قرار رئيس بلدية إسطنبول الكبرى الجديد، أكرم إمام أوغلو وقف الدعم المالي الذي كان يقدم من البلدية غير هذه الوسائل الإعلامية، خلال فترة

وكالة أنباء عراقية تتوقف لغياب الدعم الحكومي

بغداد - أعلنت وكالة شفق نيوز الإخبارية العراقية عن إيقاف عملها الصحفي مطلع هذا العام 2020 بسبب انعدام الدعم المالي الذي يحول دون استمرارها في تقديم خدماتها عبر منصاتها الإلكترونية وتطبيقاتها ومواقع التواصل الاجتماعي، وفق ما ذكرت في بيان.

وقال علي حسين فيلي رئيس مجلس إدارة مؤسسة شفق، إن "مجلس إدارة الوكالة قرر إيقاف عملها، بعد مرور 16 عاما من العمل الصحفي، وبسبب ذلك انعدام الدعم المالي للوكالة". وأضاف فيلي "أن الوكالة تعاني من أزمة مالية منذ عام 2014 وحرصا منها على الاستمرار بالعمل قررت تقليص عدد كادر الوكالة، ومع انعدام الدعم المالي في الوقت الحالي بسبب إيقاف المنحة المالية من حكومة إقليم كردستان، أبلغت الوكالة كادها بالإغلاق قبل شهر من الآن مع صرف جميع مستحقات العاملين المالية ومكافآت نهاية الخدمة".

وذكرت وكالة شفق في بيانها أنه بات جليا عدم استطاعة المواقع المستقلة غير الحزبية مواصلة عملها من دون دعم مادي مستمر، وهذا الأمر ينطبق على شفق نيوز. ومن جهتها، عبرت جمعية الدفاع عن حرية الصحافة في العراق عن أسفها لإغلاق وكالة شفق الإخبارية كونها مصدرا إخباريا لكثير من الصحف والمجلات. وحملت المؤسسات الحكومية مسؤولية محاصرة وسائل الإعلام غير الحزبية وحرمانها من الإعلانات.



ثقة السلطات لا تنفذ الإعلام